مؤشرات الإقتصاد الإيجابية وجذب الإستثمارات الأوروبية

لا شك أن التغيير الإيجابي في مؤشرات الإقتصاد المصري يشكل القوة الجاذبة الحقيقية للإستثمارات الخارجية ولقد شهد الإقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً طبقاً للمؤشرات العالمية والمحلية إذ أن فائض النشاط الإقتصادي إقترب من حاجز ٥ % بينما لم يتعدي في كثير من الدول نسبة ٢,٥% ووصل الإحتياطي النقدي الي ٢٥مليار بعد أن إنخفض في فترات سابقة الي ١٤ مليار كما أن البنية الأساسية مستواها جيد الي جيد جداً وتتحمل زيادة الضغط عليها في مقابل زيادة الطلب الذي يتولد عن زيادة الإستثمارات وتعدت المدن الصناعية المؤهلة ٥٤ مدينة كما نشهد إستقراراً في سعر صرف الجنيه المصري في تعاملاته مع سلة العملات المتداولة وأصبح معدل التضخم منخفض نسبياً حيث يتراوح بين نصف و١,٥% ، كما لا يمكن إغفال حجم السوق المصري الذي قوامه أكثر من ٧٥مليون مستهلك ٥٥% منه دون ١٨سنة مما يشكل نمطاً ذو قوة جذب هائلة .

وبالنظر الي البورصة المصرية نجد أنها تشهد إنتعاشاً نسبياً وإستقراراً ملحوظاً بالمقارنة ببعض البورصات العربية التي تعرضت لهزات عنيفة في نفس الحقبة الزمنية كما شهدت الفترة الحالية زيادة ملحوظة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعدت حاجز ٦ مليار دولار وينتظر لها أن تواصل زيادتها لتستمر بمعدلات أعلي خلال عام ٢٠٠٧ .

وهناك عدة ملفات هامة تزيد من قدرة مصر علي جذب الإستثمارات الأوروبية منها علي سبيل المثال :

الملف السياسى :

فلاشك أن النمط المعتدل الذي تمثله مصر في المنطقة الشرق أوسطية يزيد من وزن مصر كشريك متوازن أمام الفكر الأوروبي الإقتصادي بإعتبارها صانع سلام وإستقرار لهذه المنطقة القلقة من العالم .

ملف تحديث الصناعة :

بالرغم من أن المنح والقروض التي وجهت من الإتحاد الأوروبي لمركز تحديث الصناعة قد استنفذت مع بداية عام ٢٠٠٦ إلا أن وزارة التجارة والصناعة في مبادرة غير مسبوقة قد وفرت ذاتياً إعتمادات لهذا المركز ليستمر في أداء مهمته تشجيعاً له علي تحقيق مزيد من النجاح ، خاصة بعد أن إتخذ خطوات رشيدة في الفترة الأخيرة لاقت القبول من المجتمع الصناعي مسجلة نتائج هامة لا تقبل الجدل .

ملف الطاقة :

هناك فائض من الطاقة الكهربائية الموفرة لأسعار منافسة وجودة في الكم والمستوي الفني من شأنها أن تحقق الطموحات المستقبلية للصناعة خاصة وأن أسعار الوقود السائل لازالت مدعومة من الدولة بما يحقق ميزة نسبية مقابل الأسعار المقابلة للإتحاد الأوروبي وذلك دون إغفال لقرب دخول مصر في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة ، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام التعاون الأوروبي وعلي وجه الخصوص الألماني نظراً للخبرة الناجحة والمتراكمة لألمانيا في مجال الطاقة الشمسية والرياح وربما أيضاً من الطاقة المولدة من مصادر نووية بعد حل مشكلة التخلص من النفايات النووية بصورة مأمونة وهي العقبة التي تعترض الأخذ بهذا الحل في الوقت الحالي .

ملف التعليم :

حيث نشهد زيادة كبيرة في عدد الجامعات الأجنبية التي تم التصريح لها بالعمل في مصر من شأنه أن يخفف العبء عن الجامعات المصرية ويفسح المجال أمام التنمية البشرية.

الملف البيئى :

يشهد تحسناً ملحوظاً من شأنه تشجيع التقارب المصري الأوروبي في قطاع الأعمال المشتركة علي جانب أخر من المنتظر أن يتحسن الملف الزراعي في مقابل زيادة فتح مجالات الإستيراد أمام اللحوم الأوروبية ومنتجات الألبان الأوروبية.

ولا يفوتنا أن نسلط الضوء علي البرنامج الذي أعلنته الحكومة من دعم إنشاء فرص العمل في صعيد مصر بمبلغ ١٥ ألف جنيه لكل فرصة عمل خصماً من الرسوم والضرائب المستحقة علي المنشآت من شأنه أن يفتح الباب لتنشيط سوق العمل في هذه المناطق التي كانت مهملة فيما سبق .

وهناك أيضاً قانون الضرائب الجديد الذي وحد جميع أنواع الضرائب بقيمة ٢٠% وهو مايقل عن نصف الفئات الضريبية المطبقة في أوروبا وهو يعد نموذجاً يحتذي به وسوف تأخذ به العديد من الدول من شأنه أن ينشط حجم الأعمال محلياً ويشكل قوة جذب للإستثمارات الأجنبية .

لاشك أن العلاقات المصرية الأوروبية تعد في أفضل حالاتها علي الإطلاق مما دعا الإتحاد الأوروبي أن يخصص برامج قروض ومنح تتماشي مع هذه الأهمية التي تعتبرها متميزة وهو مجال محوري من الناحية الإقتصادية إذ أن جودة وكفاءة إستعمال هذه المنح والقروض يرتبط إرتباطاً مباشراً بإستيفاء شروط هذه المنح وهو أمر يرتبط بإدارة عناصر الوقت حتى لايسقط جانب من هذه القروض وقد يتطلب الأمر ضرورة إنشاء مجلس إستشاري يمثل فيه جميع الوزارات للتعامل مع مختلف تلك المنح الواردة من مختلف الدول والتجمعات الدولية مما يرفع كفاءاتها بالصورة التي تحقق الأهداف والطموحات المعلقة عليها ، وهو أمر يشغل بال القائمين علي الإقتصاد المصري وعلي وجه الخصوص وزارات المالية والتجارة والصناعة والإستثمار والعمل – فيما يخص مجال التدريب – ووزارة النقل والمواصلات – فيما يخص الطرق والشحن البري والجوي والنقل المبرد والسكة الحديد .

ولايفوتنا في هذا الشأن أن إتجاه الحكومة المصري لتطوير وتحديث برامج الإصلاح التشريعي والإقتصادي والإجتماعي وأيضاً السياسي من شأنها تحسين المؤشر العام وهو ما يشكل القوي الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ويجب ألا يخفي علينا أن التغيير في أي سياسة لايتزامن بصورة فورية مع تحصيل النتائج المترتبة علي هذا التغيير وإنما يتم الأثر بصورة آجلة بصورة تتفاوت من برنامج لأخر ، فالأمر أشبة بالانطلاق بسيارة بسرعة ١٠٠ كم / ساعة فإن الوصول لسرعة ١٠٠ كم / ساعة لايمكن فنياً أن يتحقق في الثانية الأولي من إنطلاق السيارة وإنما يحتاج لفترة زمنية تسمي بمعدل التسارع ، أي أن التغيير يبدأ دائماً من الصفر ويحقق سرعة متزايدة مالم يعترضه معوقات تعطله وذلك لعوامل لم يتدارسها واضع البرنامج التنموي خلال مراحل الدراسة وهو ما لا نرجوه ولا نتمناه .

بقي أن نشير الي أن مصر تعتبر بالنسبة لأوروبا مدخل التعامل الأفريقي وكذا التعامل العربي وشريك قوي فضلاً عما لديها من آلية قوية للبنية الأساسية ، لذا إستكمالاً لقواعد المنافسة التي تشمل التجارة الحرة وحرية إنسياب البضائع والخدمات نري ضرورة فتح مجال المنافسة بين الأفراد بتحرير إنتقال الأفراد بين دول الجوار والدول الأوروبية علي إعتبار أن العمالة هي أحد عناصر الإنتاج المهمة وأنه آن الآوان لها أن تدخل المنافسة وإذا تعذر تحرير إنتقال العمالة في هذه المرحلة فإنه يبقي أن التحرير خير من التنظيم والتنظيم خير من المنع وهو الوضع الحالي ويمكننا البدء بتنظيم إنتقال العمالة من الواقع الحالي وهو المنع وصولاً الي الحل الأمثل وهو التحرير .

دكتور مهندس / نادر رياض
www.naderriad.com